حول التنمية وتصفية الاستعمار: تقرير مفوضية الجنوب 1990

قصي همرور

(ورقة ضمن احتفالات منتدى الافروعمومية، السودان، بيوم التحرير الافريقي، 25 مايو 2022)

(1)

"**مفوضية الجنوب" أو "لجنة الجنوب"** (the South Commission) تكوّنت في 1987 من عدد من الأعضاء الخبراء في التنمية من شتى دول الجنوب الاقتصادي (مذكورة أسماؤهم في تقرير المفوضية – 28 عضوا من 27 دولة من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي. منهم 8 من افريقيا). تم الإعلان عن مبادرة إنشاء المفوضية، أو اللجنة، في اجتماع زعماء دول حركة عدم الانحياز في 1987، في زيمبابوي، بواسطة مهاتير محمد (صاحب المبادرة) ودعم رئيس الجلسة (روبرت موقابي) واختيار جوليوس كامباراقي نيريري رئيسا لها (وكان وقتها قد تنحى من رئاسة تنزانيا وما زال فاعلا كأحد خبراء الحوكمة والتنمية في افريقيا وأحد أهم أصوات الجنوب والافروعمومية) باعتبار خبرته وباعه، وباعتبار مساهمته المتميزة في حركة عدم الانحياز (وهي حركة عالمية جريئة، انتظمت تحتها وحرّكتها معظم حكومات دول الجنوب الاقتصادي ذات التوجهات التحررية والتقدمية، منذ سنوات الحرب الباردة، وتعتبر الآن ثاني أكبر تجمّع دول بعد الأمم المتحدة).[1]

كلفت المفوضية بمهمة، لخصها نيريري في: "تحليل المشاكل الكبرى لبلدان الجنوب، والاستراتيجيات التي تبنّتها لمعالجتها، واستنباط الدروس الممكنة من التجارب الماضية لهذه البلدان على ضوء الأوضاع الحالية والمنظورة." ومع تشكيلها كانت مستقلة تماما، بحيث أن أعضاءها يعتبرون مشاركين بصفتهم الشخصية فحسب (رغم خبراتهم وتنوعهم الجغرافي). مُوّلت أنشطة المفوضية من دول الجنوب، واستضيف مقر السكرتارية في جنيف (حيث كان هنالك تجمع لمنظمات عالمية ومؤتمرات عالمية متعددة). كما تضمن فريق المفوضية سكرتارية من الباحثين المتميزين في مجالات التنمية والاقتصاد والعلوم السياسية (مذكورين أيضا، وقد رأس السكرتارية د. مانموهان سينغ، أستاذ الاقتصاد الذي صار لاحقا رئيس الوزراء الهند من 2004 إلى 2014)، واستعانت بطيف واسع من باحثين وأساتذة آخرين كما استعانت بخبراء التنمية في أونكتاد ويونسكو وفي جامعات ومؤسسات أخرى.

أهم شيء يمكن قوله عن تقرير مفوضية الجنوب أنه نتيجة تفاكر وتدارس بين أهل الجنوب بخصوص الجنوب، وهو لذلك لديه مصداقية عالية، بالإضافة لكونه أُعِدّ عبر مشروع بحثي من أكبر وأوسع المشاريع البحثية في مجاله. وكان بصورة عامة استجابة نقدية ومبتكرة لتقريرين سابقين صدرا من "الشمال"، وهما تقرير لجنة برانت (Brandt Commission 1977-80) وتقرير لجنة برنتلاند (Brundtland Commission 1983-87). كلا التقريرين زعما أنهما يعالجان قضايا مشابهة بمستوى عالمي، لكن كان النقد "الجنوبي" لهما أنهما لم يكونا عالميين بما فيه الكفاية وإنما "شمالي" الطابع، ويتحدثان بلسان الشمال ووفق طموحاته، لذلك صارت هنالك حاجة لأن يجتمع الجنوب ويُسمِع صوته. وبما أن كلا اللجنتين تشكلت بزعامة رئيس حكومة أوروبي سابق (ألماني ونرويجية) جاء اختيار نيريري لزعامة مفوضية الجنوب.

(2)

في أغسطس 1990، أصدرت المفوضية تقريرها "التحدي أمام الجنوب" (The Challenge to the South) بافتتاحية من نيريري، عرّف فيها بأهداف التقرير والمهمة التي اشتغلوا عليها لمدة ثلاث سنوات، موضّحا أن كتابة التقرير، والمواقف الواردة فيه مسؤولية أعضاء المفوضية وأطروحتهم الجماعية. تم نشر التقرير واسطة دار جامعة أكسفورد للنشر، وهو عبارة عن مخطوطة شاملة في دراسات التنمية عموما، ويتضمن وصفا للأوضاع والتحديات مع طرح مسارات حلول، وفي خضم ذلك قدّم التقرير تعاريف مهمة للمفاهيم والاصطلاحات والظواهر التي يتعامل معها، ومنها تعريف التنمية، ومنها توصيف الأوضاع والتحديات التي تواجهها بلدان الجنوب واستخدام المصطلحات التي تظهر العلاقات والصراعات مع "الشمال"، مثل الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية).

عند قراءة التقرير، ومقارنته بكتابات نيريري السابقة في نفس المواضيع (مثل مخطوطة "الحرية والتنمية" التي أصدرها في أكتوبر 1968)، يمكن استنتاج أن نيريري كان مؤثرا في التقرير إجمالا، فلسفيا واستراتيجيا. قام التقرير ببلورة تعريف التنمية (بعد تقصّي لكافة أبعادها وشروطها) على أنها عملية من النمو المعتمد على النفس، أي يتم تحقيقه عبر مشاركة الناس في العمل وفق انتباه لمصالحهم المشتركة وتحت إشرافهم. وبينما تتجه التنمية بصورة

---

[1] في 2009، وبعد وفاته بقرابة عشرة أعوام، تم تكريم نيريري بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسميته "بطلا عالميا في العدالة الاجتماعية" (World Hero of Social Justice)،[1] تقديرا لمساهمته الثرة تلك واعترافا له بدوره في دعم التحرر الوطني في افريقيا، وكذلك في فلسطين وفيتنام.

عامة إلى إنهاء الفقر وتوفير مساحات العمل المنتج للناس، وتلبية الاحتياجات الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، للناس بالإضافة للتشارك العادل في الفوائض والامتيازات، إلا أن كل ذلك يتضمن بالضرورة توفير شروط الحرية، وتتمثل في المؤسسات الديمقراطية وحريات التعبير والتنظيم، وتوفّر بيئة العدالة والأمن التي تحميهم من أي أفعال لا تتسق مع القوانين والإجراءات العادلة. عبر ذلك، يمكن النظر للتنمية عموما أنها عملية تتحقق للبشر عبرها طموحاتهم المشروعة، والثقة بالنفس، والحياة بكرامة وكفاية.

ثم استند التقرير على ذلك التعريف واهتدى به، ووفق تحليل وافي لقضايا الجنوب وتحدياته قدّم توصيات عامة، من أهمها ضرورة الاعتماد الذاتي في التنمية – بدون رفض المساعدات المعقولة من الأصدقاء وذوي المصلحة المتبادلة ولكن عبر موجّهات ومبادئ تقدّم الاعتماد الذاتي واستقلالية القرار – وضرورة التبادل والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دول الجنوب نفسها عوضا عن الاعتماد التجاري والتنموي الزائد، المستمر، على دول الشمال. قدم التقرير توصيات واضحة في مضمار التعاون الجنوبي-الجنوبي (مثل تأسيس سكرتارية الجنوب للتنسيق التنموي-السياسي بين دول الجنوب أمام مؤسسات النظام العالمي؛ وبنك الجنوب لدعم مساعي التكامل الاقتصادي الجنوبي-جنوبي؛ وتنسيقية لغرف التجارة والصناعة الجنوبية؛ ومنظمة لتنظيم صادرات الشاي والقهوة والكوكا من الجنوب كممثل جامع وقوي للمصدّرين). أيضا كان التقرير من أقدم الكتابات التي تناولت موضوع البيئة باهتمام واضح وبتحليل تنموي متميز (واستعمل مفهوم التنمية المستدامة الذي كان حديثا وقتها – من تقرير برنتلاند - ولم يتم تبنيه عالميا إلا بعد سنتين، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، ريو دي جانيرو، 1992).

قدّم التقرير نقدا متماسكا ومنبضطا لممارسات دول الشمال، خاصة عبر مؤسسات النظام العالمي (الأمم المتحدة، صندوق النقد، البنك الدولي، إلخ) في تدوير شروط اقتصادية وسياسية عالمية تجعل من العسير على مجتمعات الجنوب تحقيق طموحاتها التنموية إذا انصاعت لها. ومن المسائل التي تعرض لها التقرير مسألة الديون، وكيف أنها بطريقتها الحالية ونظم جمعها الحالية تكاد تكون مصممة فعليا لضمان أن تبقى معظم دول الجنوب أسيرة لحلقات اقتصادية مفقِرة ومبددة لمواردها (وفي ذلك الحديث صدى لورقة توماس سانكارا، "جبهة متحدة ضد الديون"، 1987، التي قدمها في قمة منظمة الوحدة الافريقية).

(3)

جدير بالذكر أن أول تقرير للتنمية البشرية صدر في 1990 كذلك (وطبعته دار جامعة أكسفورد كذلك)، وكان نتيجة مشروع بقيادة محبوب الحق (وزير مالية باكستاني سابق واقتصادي صاحب مساهمات في مراجعة مفهوم التنمية اللبرالي)، اشتغل محبوب الحق لسنوات كيما يقنع عددا كافيا من صناع القرار والمؤثرين في الأمم المتحدة لتجريب مقاربة التنمية البشرية كبديل أو إضافة لمعايير التنمية التي كانت سائدة، حتى حظي بدعم كافي لإعداد التقرير الأول (والذي كان ناجحا بحيث تبنته الأمم المتحدة واهتمت باستصداره الدوري حتى اليوم). قدّم التقرير تعريفا للتنمية منذ ذلك الوقت: وهو أن التنمية هي "عملية توسيع خيارات الناس" (صفحة 10)، كما تحدث التقرير عن ضرورة الحرية للتنمية (صفحة 16) وكان تعريف الحرية في ذلك التقرير مرتبطا بالحريات السياسية (الديمقراطية) بالذات. ورغم نجاحه، ومساهمته في تقديم مفهوم التنمية البشرية للعالم (وهو مفهوم مهم)، إلا أنه عند المقارنة مع تقرير مفوضية الجنوب نجد أن الأخير كان أعمق وأكثر مصداقية في التعبير عن هموم الدول النامية (الجنوب الاقتصادي).

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصيات في ديسمبر 1990، إلى وكالاتها المتعددة، بتدارس تقرير مفوضية الجنوب والاستفادة من توصياته.

(4)

التقرير، في نظرنا، كان نموذجا متميزا في تقديم مساعي التنمية كعملية تصفية استعمار

development as a decolonization process

فهو مزج مزيجا واعيا ومرتبا بين ما يحتاجه الجنوب لكي ينمو، وما يحتاجه لكي يتخلص من السيطرة غير المشروعة للشمال. التقرير كان نموذجا حيا لنا على أهمية التضامن العالمي بين القوى المناهضة للاستعمار الجديد لتحقيق طموحاتها جميعا—بعض المشاكل المحلية مستندة على سياق عالمي، والسياق العالمي تقوم بتغييره قوى عالمية مناهضة، بدون تجاهل سياقاتها المحلية وطموحاتها المحلية وإنما تكاملا معها.